

تراث

داود رمال

aborami20@hotmail.com

المدير العام للآثار: لبنان ملتزم الاتفاقات الدولية للحفاظ على آثاره وتراثه

تقاس حضارة اي بلد بما يضم من اثار وكنوز وتراث، الظاهر منها او الذي لا يزال مطويا في باطن الارض واعماق البحار والمحيطات. وتعتبر هذه الموروثات الحضارية ثروة وطنية كبرى، تجهد الدول في الحفاظ عليها وتستنفد لاجلها كل الامكانيات والطاقت، ويعتبر المساس بها مسا بالامن القومي للدولة

تعرض لبنان في مختلف حقباته التاريخية، قبل الاستقلال وبعده، الى انتهاكات خطيرة على صعيد اثاره وكنوزه وتراثه الضارب عميقا في تاريخ الحضارات البشرية، بحيث نهبت ثروات اثرية من بره وبحره ونقلت الى متاحف دول او افراد، لاسيما اiban حكم السلطنة العثمانية وصولا الى الاحتلال الاسرائيلي للبنان في اجتياحي العامين 1978 و1982، اذ عمد العدو الاسرائيلي وفي سياق خطة ممنهجة الى سرقة اثار قيمة جدا من المناطق التي احتلها وقام بنقلها علنا الى داخل فلسطين المحتلة، وكان يستخدم اليات نقل ضخمة لنقل احجار ونووايس واعمدة وغيرها من المسروقات التي نهبها، وصولا الى قيامه بعمليات حفر بناء على خرائط في حوزته.

لم يقتصر الامر على البر اللبناني، انما تعداه الى البحر بحيث نشطت بحرية العدو الاسرائيلي اضافة الى سفن لشركات عملاقة في عملية البحث عن اثار وكنوز في البحر اللبناني، وكان التركيز على استخراج الكنوز في السفن القديمة الغارقة او الطائرات التي تحطمت وغرقت في المياه اللبنانية الإقليمية والاقتصادية الخاصة.

ولأن لبنان بلد تعاقبت عليه حضارات كثيرة، فانه يعتبر متحفا مفتوحا على كل الروائع التاريخية، وهو لم يتأخر عن الانضمام الى كل الاتفاقات والمعاهدات التي من شأنها حماية اثاره وتراثه وكنوزه. ونظرا الى حجم ما يضم من هذه الثار، فان الامر يحتاج الى خطة وطنية شاملة تجعل من هذا الملف هما لبنانيا لكل مواطن ومسؤولية فردية كما هو مسؤولية جامعة، على قاعدة

تحرير وتخوين كل من يفرط بأي قطعة من اثار وتراث وكنز لبناني في مقابل مبالغ مالية او غيرها، على اعتبار ان ما يحويه لبنان على هذا الصعيد لا يقدر بثمن.

قصدت "الامن العام" المدير العام للآثار المهندس

سركيس الخوري الذي شرح ما قامت وتقوم به المديرية على صعيد صيانة المخزون الحضاري اللبناني ووصونه، من اثار وتراث وكنوز في ظل الظروف المتنوعة والامكانيات المتوافرة.

ما هي الآلية القانونية واللوجستية لحماية الثار والكنوز اللبنانية وحفظها وحمايتها في البر والبحر؟

الاجراءات المتخذة من الدولة اللبنانية - وزارة الثقافة لحماية الممتلكات الثقافية تقوم على 5 ركائز اساسية: قانونية، ادارية، فنية، امنية، واقتصادية ومالية، وكل ركيزة من هذه الركائز لها دور اساسي ومتربط مع بعضها البعض، وكلها تصب في اتجاه الحفاظ وحفظ الثار والكنوز والتراث اللبناني.

ما هي الآلية المعتمدة على الصعيد القانوني؟
تقوم على الالتزام التام بتطبيق كل الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تعنى بحماية الممتلكات الثقافية، وتحديث القوانين المحلية الخاصة بهذا الشأن، واصدار القوانين والمراسيم لزيادة اجراءات حماية الارث الثقافي.

في هذا الاطار، تم اصدار المراسيم الثلاثة التالية:
• المرسوم رقم 3056 تاريخ 2016/2/25 ويرمي الى "تنظيم الجرد العام للآثار القديمة المنقولة".
• المرسوم رقم 3057 تاريخ 2016/3/12 "تنظيم آلية التدخلات الميدانية الاثرية التي تقوم بها المديرية العامة للآثار في مجال الحفريات الوقائية والانقاذية".

• المرسوم رقم 3058 تاريخ 2016/3/12 "دمج واعادة دمج الثار غير المنقولة في الابنية والمنشآت المدنية الخاصة والعامة".

اضافة الى انضمام لبنان الى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي في العام 1954.

ماذا عن الصعيد الاداري المعمول به؟
نقوم على الصعيد الاداري بتعبئة الجهاز البشري في وزارة الثقافة - المديرية العامة للآثار، عبر ملء الجهازين الاداري والفني، وتفعيل جهاز الحراسة في المواقع الاثرية من خلال زيادة عدد الحراس وتنظيمها ليلا ونهارا.

ما المقصود بالاجراءات التي ستتم على الصعيد الفني؟

هو ما يعني استكمال جردة القطع الاثرية في مستودعاتها والقطع التي تعود الى مجموعات خاصة بحيث يصار الى جردها وتسجيلها، وتنظيم ورش عمل وحملات توعية ومؤتمرات لالقاء الضوء على التراث وضرورة المحافظة عليه وحمايته ووصونه، وزيادة عدد المواقع الاثرية المدرجة في لائحة التراث العالمي، وانجاز الخارطة الاثرية والتاريخية.

ما الرابط بين حماية وحفظ الثار والكنوز والتراث والبعد الامني؟

التعاون مع الاجهزة والسلطات الامنية قائم في مسألة التشدد في مراقبة الحدود، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات المنقولة ومصادرتها ومعاينة المهربين، والتنسيق مع الجهات الامنية لمنع وجودها داخل القلاع والمواقع الاثرية، والابتعاد جغرافيا من هذه الممتلكات الثقافية غير المنقولة (انشاء مراكز عسكرية بعيدة نسبيا من المواقع الاثرية).

ماذا عن البعد الاقتصادي والمالي؟
يقوم على تطوير المواقع الاثرية بهدف توسيع القدرة الاقتصادية وتحفيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية المجاورة، تفعيل الصندوق الخاص بالمنشآت التراثية، الامر الذي يوفر استقلالا



المدير العام للآثار المهندس سركيس الخوري.

من خلال اطلاق ورش ترميم المواقع الاثرية وتأهيلها، وورش عمل وتوعية لحض المجتمع المدني والجمعيات على التعاون مع وزارة الثقافة للحفاظ على الذاكرة الوطنية وتوريته الى الاجيال المستقبلية.

هل ثمة توجه الى انشاء متاحف في المحافظات اللبنانية انطلاقا من مبدأ الاتمء المتوازن ومما يحقق عائدا سياحيا اكبر؟

تملك المديرية العامة للآثار العديد من المواقع والصروح الثقافية، تسعى الى تأهيلها وتطويرها وابرازها عبر اقامة فعاليات ثقافية من معارض موقته ومتاحف اقليمية، تساهم في تجسيد تاريخ المنطقة وارتباطها بالحضارات المتعاقبة على ارضها، وفي ازدهارها سياحيا واقتصاديا، كما تروج لثقافتها وعاداتها وتقاليدها من خلال عرض القطع الاثرية المكتشفة في هذا الموقع. وفي هذا السياق، انشأت هذه المديرية العامة متاحف اقليمية في

مواقعها الاثرية في كل من بعلبك، جبيل، طرابلس، بيت الدين. كما انها في صدد انشاء متاحف في كل من بيروت، صور، صيدا وكامد اللوز. واستكمالا لمخطط ادارة وتطوير موقع جبيل الاثري (MP - Management Plan) المدرج في لائحة التراث العالمي، ونظرا الى اهمية الموقع الاثرية والتاريخية والمعمارية، اطلقت المديرية العامة للآثار مشروع تأهيل بعض الانشاءات الاثرية وترميمها، والمكاتب والملحقات السياحية، بالإضافة الى تأهيل بيت القرميد وتحويله الى متحف ونقطة جذب للسياح وذلك بالتعاون مع متحف اللوفر.

بالنسبة الى المواقع الاثرية المنتشرة في كل المناطق اللبنانية، هل من خارطة خاصة بها تسهل الوصول اليها وحفظها في آن معا؟

تعمل المديرية العامة للآثار على اجراء مسح شامل لكل المواقع والتلال الاثرية والابنية التاريخية المنتشرة على مساحة الوطن، لتوثيقها في خارطة اثرية تضعها في متناول المواطنين والسياح، وذلك وفقا لحدث التقنيات التكنولوجية المعتمدة عالميا. بالتزامن مع هذا العمل، اطلقت وزارة الثقافة - المديرية العامة للآثار تطبيقات الكترونية، وعملت على تنظيم زيارات افتراضية للمتحف الوطني ولعدد من المواقع الاثرية.

نعمل على اجراء مسح شامل لوضع خارطة أثرية في متناول المواطنين والسياح

بها، وتشكل رادعا امام كل من تسول له نفسه العبث بالارث الثقافي لكل الدول الملتزمة بتطبيق الاتفاقات الدولية.

يعتبر لبنان من الدول الزاخرة بالآثار والكنوز التاريخية حتى ان المتحف الوطني يضيق بالمعروضات ومما هو مخزون، هل من خطة لدى المديرية العامة للآثار للاستثمار على هذه الثروة الوطنية التاريخية؟

في العام 2017 اطلقت وزارة الثقافة استراتيجيا النهوض الثقافي في لبنان، اكدت فيها على رسالة وزارة الثقافة ودورها في المحافظة على الذاكرة الوطنية، واستثمار التنوع الثقافي لحياء التراث وتنمية المعرفة ونشر الوعي الثقافي. كما تضمنت الاهداف والمبادرات المنوي تحقيقها في القطاع الثقافي، لاسيما في مجال حماية الممتلكات الثقافية

ماليا للوزارة ومصادر مالية تستثمر في مجال حماية الارث الثقافي، والتنسيق مع السفارات الاجنبية في لبنان، والمنظمات الدولية والمحلية والقطاع الخاص والسلطات المحلية، وحضهم على التعاون في مجال حماية الممتلكات الثقافية من خلال مساهمتهم في تمويل مشاريع الترميم والتأهيل في المواقع الاثرية.

الى اي مدى في امكان لبنان التعويل على اتفاق الاونيسكو الموقع عليه في الحفاظ على اثاره وكنوزه؟

تبذل منظمة الاونيسكو قصارى جهودها في سبيل الحفاظ على التراث الانساني للبشرية وحمايته من كل ما قد يسبب له اي اذى. في هذا الاطار، عمدت الى ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها مجموعة كبيرة من الدول، وكان لبنان السباق في التزام احكامها، والانضمام تحت مظلة الامم المتحدة كوسيلة للحفاظ على اثاره وتراثه. المدير ذكره ان على الرغم من الضغوط والاضطرابات التي تعصف بالعالم وتضع المجتمع الدولي امام تحديات على كل الصعيد، وساهمت في ازدهار تجارة الممتلكات الثقافية المنقولة، لا تزال منظمة الاونيسكو تضطلع بدور فعال في حماية الثار ومكافحة الاتجار غير المشروع